

الخلفيات السوسولوجية للانحراف بالمجتمع الجزائري.

الباحثة: لمزري جميلة - جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

djamilalamzeri@yahoo.com

ملخص:

يعدّ الانحراف من الظواهر المعقدة و التي تفسّر و تحلّل في السّياق الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الذي تتواجد فيه شأنه شأن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى. في هذا العرض نحاول معرفة بعض الخلفيات لظاهرة الانحراف بالمجتمع الجزائري ، فالواقع السياسي الذي مرّت به الجزائر في الفترة ما بين نهاية الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات خلّف و أفرز مجتمعا هشّا لجلّ هياكله وفجوة سياسية بين أصحاب السلطة و أفراد الشعب ممّا ساهم بروز أشكال العنف و الجريمة بالمجتمع. كما تطرقنا من خلال هذا العرض إلى الخلفيات الاجتماعية للانحراف بالمجتمع الجزائري و أبرزها تأثّر المؤسسات التنشيطية (من أسرة و مدرسة) بمتغيرات مختلفة و فشلهما في أداء أدوارهما ممّا انعكس على سلوكيات الأفراد. و عن الخلفيات الثقافية للانحراف تطرقنا إلى علاقة العولمة ببرز أشكال الانحراف و الجرائم كالجرائم الكترونية . هذا دون أن نهمل الواقع الاقتصادي وخاصة الفقر وعلاقته ببرز ظاهرة الانحراف بالمجتمع الجزائري.

Sociological backgrounds of the déviation of Algerian society

Abstract :

The déviation is a complex phenomena, which is interpreted and analyzed in the social and cultural context, economic and political community in which it would present the rest of the social phenomena .In this offer we are trying to find out some background to the phenomenon of deviation in the Algerian society, political reality experienced by Algeria in the period between the end of the eighties to the end of the nineties made and produced a vulnerable society for all its structures and political gap between those in power and the people making the emergence of forms of violence and crime has contributed to society.

As we talked through this offer to the social backgrounds of delinquency of Algerian society and notably influenced upbringing institutions (family and school) by different variables and failing to perform their roles, which is reflected in the behavior of individuals.

About cultural backgrounds of delinquency, we deal with the relationship of globalization with the emergence of forms of deviation such as electronic crimes.

We can't neglect the economic reality, especially poverty and its relationship to the emergence of the phenomenon of deviation of the Algerian society.

مقدمة:

يعيش المجتمع الجزائري شأنه شأن باقي دول العالم الكثير من الظواهر التي تحول دون استقراره وهذا يرجع لانتشار و تفشي بعض الظواهر التي تؤثر سلبا على الفرد و المجتمع، و تعد ظاهرة الانحراف من أخطر الظواهر التي قد تهدد كيان واستقرار المجتمعات بأسرها منها في المجال الاقتصادي، الأخلاقي، السياسي...الخ. و قد طرح المختصين في مختلف الفروع العلمية الكثير من الأطر لشرح و فهم الظاهرة من خلال السياق السوسولوجي الذي تنبثق منه.

و لأنّ الخطاب السوسولوجي يعني الولوج في أعماق الظاهرة ارتأينا تقديم هذا العرض و نهدف من خلاله إلى معرفة بعض الخلفيات السوسولوجية التي تقف وراء ظاهرة الانحراف بالمجتمع الجزائري من خلفيات اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية، و نحاول من خلال هذه الورقة التطرق لأهمّها ومعرفة مدى الترابط بينها وبين انتشار و تفشي الظاهرة خاصة و أنّها ظاهرة أضحت تهدد مستقبل جميع فئات المجتمع: كبار، صغار، تلاميذ، أمهات، شباب...الخ.

الانحراف كظاهرة اجتماعية:

مما لا شك فيه أن الظواهر الاجتماعية عموما تتميز بالتعقيد، السببية، التداخل، و النسبية، وهذه الصفات والخصائص تنطبق على جميع الظواهر وبكل المجتمعات، وظاهرة الانحراف هي الأخرى لها نفس المميّزات والخصائص بالإضافة إلى مميزات أخرى خاصة بهذه الظاهرة التي تجعلها أكثر تميّزا من باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى وفيما يلي ندرج بعض هذه الخصائص:

- السلوك الإجرامي و الانحرافي سلوك غير قابل للتجزئة، فلا يمكن دراسته منفصلا عن باقي الظواهر الأخرى ذات الصلة المباشرة أو غير مباشرة، خاصة والجريمة متعددة العوامل ولا يمكن إرجاعها لعامل واحد، وفي هذا السياق وجد "سيريل بيرت Cyril Burt" في كتابه "صغار الجانحين" الذي وضع فيه نتيجة ممارسته من خلال عشر سنين أثناء عمله كأخصائي نفسي في العيادة النفسية المحلية في "لندن" في بحثه الشهير عن أسباب جناح الأحداث واستخلص إلى أن إجرام الأحداث ناجم عن عوامل متعددة ومتداخلة، لا عن عامل أو عاملين أو ثلاثة"¹

- ظاهرة الانحراف ظاهرة عادية إذا وجدت بنسب ضئيلة ومعقولة، فوجودها من وجود البشر منذ خلق سيدنا آدم وأمنا حواء، لكن تصبح غير عادية إذا انتشرت بسرعة وزادت نسبتها عن ما كانت عليه.

-النظريات المفسرة للجريمة والانحراف المتواجدة عموما في الحقل السوسولوجي هي نظريات غربية نابعة من دراسات معمّقة لمجتمعات غربية، وهذا انعكس سلبا على المجتمعات العربية التي لم تستطع التحكم والمعالجة العملية والعلمية للظاهرة، خاصة وأن من خصائص الظاهرة تتأثر بالاتجاهات والميول والنظريات والفلسفات والمذاهب السائدة في المجتمع المتواجدة فيه.

-الجريمة والانحراف ظاهرة نجدها بجميع المناحي ومختلف المجالات الحياتية،: السياسية، الاقتصادية، الدينية، الثقافية، الإعلامية... الخ، وهذا ما يجعل خطورتها أوسع، ومعالجتها أصعب، وهذا ما يفسر كذلك اهتمام جميع الباحثين في جميع التخصصات بدراستها: علماء النفس-علماء الاجتماع-علماء القانون-علماء الاقتصاد-علماء الدين-علماء السياسة... الخ

-تتأثر نسب الجريمة والانحراف بتغير المجتمع.

-الجريمة والانحراف ظاهرة تمس جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا، مراهقين وناضجين، بطالين وعاملين، متعلمين وأميين، نساء وذكور، فقراء وأغنياء، متدينين وغير متدينين، مرضى و أصحاء.

-يختلف تعريف ومفهوم الجريمة والانحراف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر في ذات المجتمع (فهي نسبية)، فما هو مجرم ومرفوض اليوم بمجتمع ما قد كان في السابق مباحا، الرشوة مثلا لم تكن في عهد من العهود مجرمة، ثم أصبحت مجرّمة تجريما بسيطا باعتبارها جنحة، وبازدياد انتشارها وتقشيتها، وتعدّد الأنظمة الاقتصادية أصبحت جنائية، ويتم تطبيق العقوبة على مرتكبها. بمعنى آخر فالجريمة ظاهرة اجتماعية موجودة بكل المجتمعات الإنسانية سواء بدائية أو متطورة، قديمة أو حديثة، متخلفة أو متقدمة، و ما نتناوله من أنواع النشاط الإنساني ليس واحدا في الزمان والمكان مادام أساس التجريم تابعا لوجهة نظر المجتمع في زمان ما ومكان ما، ومن ثم فان ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل في ذاته، بل نظرة المجتمع بذاته إليه²

-كل السلوكيات الانحرافية يبندها القانون أو المجتمع أو كلاهما.

-كل السلوكيات الانحرافية تحتاج إلى رعاية خاصة من طرف المجتمع.

- مناهج وأدوات دراسة الجريمة والانحراف محدودة بالمقارنة مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، فالمنهج التجريبي يستحيل استخدامه لتقصي الظاهرة، في حين نجد بعض الأدوات ناجعة لدراسة الجريمة كالملاحظة

بالمشاركة رغم صعوبتها فهي تمكّن الباحث من أخذ المعطيات اللازمة والكافية لأسباب ارتكاب السلوك المنحرف خاصة بالسجون.

-تتطوّر وتتعدّد أساليب الجريمة بتطور وتعدّد المجتمع، ففي المجتمعات المعاصرة نجد الجريمة المنظمة كالجرائم الالكترونية وجرائم الإرهاب وجرائم ترويج المخدرات منتشرة بكثرة، في حين لم تكن مثل هذه الجرائم موجودة من قبل (أي بالمجتمعات البدائية).

-لفهم حيثيات السلوك الإجرامي والانحرافي لابد من تحليل كل كبيرة وصغيرة تخص المجرم وبيئته الاجتماعية والثقافية، والابتعاد عن التحليلات التي تركز على ذات المجرم فقط، فهي تحليلات ناقصة غير سوسولوجية، وهذا ما يبرر الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة والانحراف أو ما يعرف بالاتجاه المتعدد العوامل.

-الجريمة ظاهرة عالمية منتشرة بجميع البلدان: الفقيرة والغنية، العربية والغربية، كما أنها تزداد بالمجتمعات المتحضرة والصناعية وتقل بالمجتمعات الريفية، لكن مستوياتها ومظاهرها وكذا وطرق معالجتها تختلف من بلد لآخر.

-السلوك الإجرامي سلوك يكتسب بالتعلم، ويمتاز بالبساطة والسهولة داخل الجماعات الصغيرة التي تمتاز بالعدد القليل ويرتبط أفرادها بروابط شخصية وقوية³، وهذا ما يبرر الانتقادات اللادعة التي لاقتها النظريات التي تركز على دور وأهمية الاستعدادات الوراثية في بروز السلوك الإجرامي و الانحرافي، وفي هذا الصدد يؤكد عالم الاجتماع الأمريكي "دونالد نافت" في كتابه علم الإجرام والذي صدر عام 1945: أن المجرم من صنع المجتمع وأن الوراثة لا يكاد يكون لها نصيب في تسبب الجريمة ذلك أن الإنسان كالمادة الأولية تشكله ظروف الحياة التي يحيها منذ ميلاده⁴

-تعد الإحصاءات في مجال الجريمة و الانحراف الرّكيزة الأساسية في محاولة فهم والتعمق في حيثيات الظاهرة، والتعرف على مختلف جوانبها، ومدى انتشارها وتوزيعها في المناطق المختلفة للمجتمع، فالإحصائيات هي مرآة المجتمع، وتسمى بإحصاءات الجريمة أو الإحصائيات الجنائية.

-علم اجتماع الجريمة والانحراف هو العلم الذي يدرس المنحرف والجريمة بوصفها ظاهرة في حياة الفرد وفي حياة الجماعة، لذلك فإن أسلوب دراسة أسباب ظاهرة الانحراف و الجريمة والعوامل المؤدية إليها يختلف باختلاف الزاوية المنظور منها (الفرد، الجماعة)، بمعنى أن دراسة الظاهرة بوصفها ظاهرة في حياة الجماعة

فأنها تحتم أن يؤخذ في الاعتبار العوامل والأسباب التي لها صفة العموم بالنسبة لمجموع حالات الإجراء في المجتمع، في حين أن البحث عن الجريمة بوصفها ظاهرة في حياة الفرد فذلك يعني دراسة الأسباب الداخلية والخارجية المحيطة بالشخص ذاته وبيان إلى أي مدى كان تأثيرها على الشخص بالقدر الذي يدفعه إلى ارتكاب الجريمة ولذلك يدخل في الاعتبار كل عامل داخلي أو خارجي كان له تأثير على الشخص وسلوكه الإجرامي وبعبارة أخرى فأنا ندرس الأسباب الداخلية للبيئة الخاصة به دون غيره من المجرمين وهذا ما يفرضه أسلوب البحث المستخدم في الدراسات الأثنوبولوجية، مثلا إذا لاحظنا أن الإجراء ترتفع نسبته بالنسبة لمجموع الأفراد غير متعلمين وبالتالي الجهل سببا من ضمن الأسباب الخارجية للإجراء وقد ينتهي أثره بالنسبة لحالة فردية معينة، بمعنى أن الباحث يخلص إلى انتفاء العلاقة بين جهل المجرم وسلوكه الإجرامي كما أن هناك ظروفًا وعوامل خارجية لا تتعلق بالبيئة الخاصة بالفرد المجرم، وإنما تتعلق بالفعل الإجرامي ذاته من شأنها أن تدفع الشخص للتفكير في الجريمة، وإما أن تسهل له ظروفًا لارتكابها.

وعليه لبحث العوامل الخارجية للجريمة بوصفها ظاهرة في حياة المجتمع يتعين دراسة العوامل والظروف التي تؤثر في ظاهرة الإجراء بصفة عامة في المجتمع (البيئة الطبيعية-الكثافة السكانية) والبيئة الإجرامية العامة تشمل العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية .

أما العوامل والظروف التي تؤثر في ظاهرة الجريمة في حياة الفرد أو ما يسمى بالبيئة الخاصة بالفرد المجرم: البيئة العائلية-البيئية المدرسية -بيئة العمل-البيئة الترويحية.

وأخيرا العوامل والظروف الخاصة بتنفيذ العمل الإجرامي أو ما يسمى بالبيئة الخاصة بالفعل الإجرامي والمتمثلة بالظروف المتعلقة بالمجني عليه وظروف تتعلق بالفعل الإجرامي ذاته⁵

خلفيات ظاهرة الانحراف بالمجتمع الجزائري:

إن المجتمع العربي عموما و الجزائري خصوصا يعاني من مرحلة صعبة جدا وهي مرحلة الانتفلات والخروج عن السيطرة فلا القوانين ولا الدين ولا حتى مؤسسات الضبط الاجتماعي الأخرى تمكنت من منع أو الحد من تفاقم الظواهر السلبية الخطيرة بالمجتمع، خاصة مع الاضطرابات التي تمس جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية...و التي هي مجملها مظاهر للتغير الاجتماعي التي ساهمت بطريقة أو بأخرى من تدهور الوضع العام للمجتمع الجزائري، وفيما يلي ندرج بعض الخلفيات للانحراف بالمجتمع الجزائري:

أ- الخلفيات السياسية للانحراف بالمجتمع الجزائري:

كان هدف العمل السياسي في وقت الاستعمار الفرنسي إيجاد الأمة وتثبيت مقوماتها لا تضييع الأمة ومقوماتها، فالمصلحين في ذلك الوقت يسعون خلال خطاباتهم السياسية وكتاباتهم واجتماعاتهم وأحاديثهم... إلى إيجاد المجتمع والدعوة إلى النهوض به، فمثلا العلامة البشير الإبراهيمي كان جل ما يسعى إليه من خلال ما كتبه جعل هدف الجزائريين من "العمل السياسي" هو إيجاد الأمة⁶ والملاحظ اليوم نجد اختلاف نسبي لهذا الجيل مقارنة بالسابق: في اللغة، الوازع الديني، التمسك بالتقاليد و بالمعايير... الخ، وهذا ساهم في بروز بعض السلوكيات المنافية للمعايير المتفق عليها مجتمعيا.

والجدير بالذكر كذلك في هذا السياق أن المجتمع الجزائري عانى أزمة ومأزق سياسي حقيقي وحاد كانت نتائجه عشرية دموية ابتداء من نهاية الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات تميّزت بأعمال عنف وقتل وتدمير مسّ جميع المؤسسات والهيكل الحيوية للدولة، وقد كانت أسباب هذا المأزق في الظاهر صراع على السلطة، لكن في الأصل هي أزمة ذات أبعاد أيديولوجية و فكرية وسياسية و... الخ، ولعلّ أبرز أسباب هذه الأزمة هو إشكالية الهوية وأزمتها نظرا لانقسام المجتمع الجزائري بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ أحدهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر بالهوية البربرية، وذلك يرى في الإسلام بديلا ومحققا للتوازن المقصود في المجتمع الجزائري ، فهي أزمة ثقافة بكل أبعادها ودليل ذلك قناعة كل السياسيين والكثير من العلماء أن المجتمع الجزائري يفتقد إلى مشروع مجتمع، وذلك تعبيرا على النزاع القائم هو نزاع بين العناصر الثقافية انطلاقا من الفهم الذي يجب أن يعطى للإسلام والمجال الذي يجب أن يحتله في المجتمع ودوره في النشاطات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية⁷ ، فالمجتمع الجزائري وبسبب تمزق وحداته الثقافية عاش مرحلة لا استقرار والانقسام ، وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا الانقسام ليؤطر فعله ويصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية الانتخابات والمؤسسات الحاكمة، لتكتسب أزمة الهوية بعد آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية والقهر السياسي والضغط الاقتصادي⁸ كما تميّزت فترة نهاية الثمانينيات تطور مفاهيم "ثقافة الموت والجهاد" وذلك على مستوى الفكر والتنظير، وعلى مستوى الممارسة والفعل، وبالتالي ضاقت مساحة الاختلاف وقبول الآخر، بل ظهرت إمكانية إلغاء الآخر المختلف فكريا من خلال التصفية الجسدية، وتجد ثقافة الموت جذورها في كتابات وخطابات الإمام حسن البناء، مؤسس الحركة الإسلامية الأولى الملهمة في المنطقة العربية ، إذ يقول في رسالة الجهاد: "أيها الإخوان إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة، يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة"⁹

وبدأت تتجسد بوادر الصراع من خلال نتائج الانتخابات التشريعية (سنة 1991م) التي أكدت المساحة الواسعة بين السلطة - الخفية والفعلية- و المجتمع الجزائري، حيث تصدّعت السلطة مع أول ممارسة ديمقراطية وسقط الغطاء الإيديولوجي الذي استندت إليه خلال الثلاث عقود من الشرعية التاريخية المفروضة بعنف¹⁰. وقد أدّى افتقار الفاعلين إلى خلفية مشتركة للعبة السياسية (إلغاء المسار الانتخابي، اعتقال مناضلين وقائدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحلها لاحقاً)، إلى ظهور إشكاليات عديدة مسّت هيكل النظام، وأدّت إلى أعمال عنف اتسمت بالشدّة والوحشية، امتدت إلى حد اغتيال رئيس الدولة محمد بوضياف علنيا ومباشرة على التلفزيون في 22 جويلية 1992 بقصر الثقافة بعنابة من طرف أحد حراسه المقربين، بينما كان يلقي خطابا موجّها مباشرة إلى الشعب الجزائري¹¹. و الحقيقة أن السلطة بالجزائر وصلت إلى مرحلة من العجز في السيطرة على الفئات المتمردة على سلطاتها، فتحوّلت بطريقة آلية إلى تحديد سبل السيطرة والإشراف العنيفة بطريقة هستيرية¹² فالجزائر عاشت كمجتمع وكدولة أزمة حادة لم تعرف لها مثل في تاريخها الحديث، وهي أزمة تهدّد بنسف أسس المجتمع وتفويض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقة جذرية¹³

فالمجتمع الجزائري عانى من شرخ وهوة سياسية كبيرة بين أصحاب السلطة و أفراد الشعب ختمت بأعمال عنف وتمرد وتشنيت لكل بني المجتمع، وقد لخص "علي سموك" (14) هذا الصراع بالمجتمع الجزائري مع مطلع الثمانينيات بوجود أربعة ثقافات وهويات صريحة، تقوم الأولى على المفهوم الإسلامي في الميدان الاجتماعي، والثانية ثقافة لاتكنية وافدة مع الفعل التحديثي وثالثة قائمة على إشباع الضرورات الأولية للحياة من جانب الفقراء والترف الاستهلاكي من جانب الأغنياء وأجهزتهم الحاكمة، ورابعة مستترة IMPLICITE كامنة في السلوك متوارثة في الضمير الجمعي، وتتمثل في العصبية والانتماء القبلي وتجلياته التي لا تزال بادية في الأفعال الاجتماعية على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي¹⁵ والنتيجة الأكثر خطورة من وجود هذه الانقسامات هي عشوية دامية بل مخلفات هذه العشوية التي خلّف مجتمعا مهلهلا مفككا هشاً، كما ساهم الوضع بظهور العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالهجرة من الريف إلى المدينة واكتظاظ المدن وكثرة البيوت القصدية والهامشية، وهذه الأخيرة نتجت عنها فيما بعد تعقيدات وسلبيات كثيرة كعدم اندماج أبناء الريف مع أبناء المدن ووجود هوة بينهما مما زاد نسب الانحراف والإجرام بالمدن وتؤكد بعض الدراسات العربية أنّ أسباب الانحراف والإجرام عند المهاجرين الريفيين يرجع إلى الصراع والتمايز الثقافي ويؤكدون أيضا على أن الخلفيات الثقافية لأبناء الريف متباينة ومختلفة عنها عن أبناء المدن وكل فئة تتصرف وفقا لهذه الاختلافات والتباينات الثقافية، فأبناء الريف عندما ينتقلون إلى المدن ينقلون معهم قواعد سلوكهم وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة ويرفضون التخلي عنها فهذه الجماعات المهاجرة تستورد معها نظمها

الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها وترفض التكيف والتأقلم مع الحياة الحضرية وما تتطلبه ، بل و ما تفرضه من انفتاح ومرونة¹⁶

ومن نتائج هذه الفترة أيضا انتشار البطالة خاصة مع الركود الاقتصادي والتوزيع غير متساوي للسكان(مناطق مكتظة ومناطق مهجورة هروبا من الإرهاب وأعماله الإجرامية) ولأنه ليس كل ريفي انتقل إلى المدينة يتمكّن من الحصول على العمل، بالإضافة إلى بروز أزمة السكن ،و زيادة التسرب المدرسي فالكثير من العائلات الريفية هجرت و اتجهت نحو المدن بحثا عن الأمن واضطرت إلى توقيف أبنائها من الدراسة خاصة الإناث وكذلك بسبب حرق لبعض المؤسسات التعليمية والاستيلاء على بعض منها واتخاذها مقرا للسكنى من طرف الجماعات الفارة من الدولة أو ما يصطلح عليه الإرهاب، وما يدعم بعض من هذه الآثار السلبية لهذه العشرية ما أفاد به التقرير الأممي حول التنمية البشرية لسنة 2005 فقد بلغ عدد الأميين لمن تجاوزوا سن 15 سنة: 07 مليون أمي من أصل 30 مليون سكان الجزائر، و أن 200 ألف طفل لم يلتحقوا بالمدرسة، وأن التسرب المدرسي في الجزائر بلغ 05 مليون تلميذ في الفترة ما بين 1990- 2005¹⁷ وأن 500 ألف طفل يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية¹⁸.

ب- الخلفيات الاجتماعية للانحراف بالمجتمع الجزائري:

المؤسسات التنشئية بالمجتمع الجزائري ونظرا للتطورات الحاصلة أصبحت مقصرة في بعض أدوارها وصعوبة الصمود أمام متطلبات الوقت الراهن ومقتضيات فرضها هذه الفترة أو ما يصطلح عليه في علم الاجتماع بالتغير الاجتماعي الذي ميزته الأولى والأساسية هي أنه يمس جميع أنساق وأبنية المجتمع ، فالمؤسسات التنشئية بالمجتمع تعتبر الوعاء الأول الذي من خلاله يستطيع المجتمع الحفاظ على ثقافته وقيمه بل الحفاظ على استمراريته ووجوده على الإطلاق ، فالأسرة كأهم مؤسسة تنشئية والتي هي نواة المجتمع، تعاني من ظواهر مستعصية بسبب قصور الرقابة الأسرية على الأبناء كل هذا يدل على أن الأسرة الجزائرية كنسق مهم بالمجتمع لم تصمد أمام مقتضيات التغير الاجتماعي، بل فشلت في القيام بأدوارها الاجتماعية التي لا يمكن لنسق آخر يقوم بدورها، فلا يمكن للمدرسة وحدها أن تقوم بمهام الأسرة ، ولا يمكن للإعلام وحده أن يقوم بتنشئة أبناء المجتمع تنشئة سليمة وصحيحة بل على العكس قد يخرب في بعض الأحيان ما قامت به كل من المدرسة والأسرة من جهود في تعليم الأبناء وتنشئتهم بضرورة الامتثال لمعايير المجتمع وتطوير كل ما يحافظ على خصوصيته والرفض القاطع لكل ما يتنافى وهذه الخصوصية.

أما المؤسسات التعليمية بالجزائر و المدرسة أهمها والتي كانت تكمل أدوار الأسرة وتعليم الأبناء وتكوين الكفاءات بالمجتمع أضحت هي الأخرى تعاني من اضطرابات جوهرية تمس بالدرجة الأولى محوري العملية التدريسية: المعلم أو الأستاذ والمتعلم (التلميذ أو الطالب)، نجد مثلا ظواهر جديدة فعلا تلميذ يحرق نفسه بالمدرسة ، تلميذ يضرب أستاذه ،أستاذ يضرب تلميذه حتى يقتله ، إذ كشف المجلس الوطني للثانويات عن أرقام مروعة حول تنامي ظاهرة العنف بالمؤسسات التربوية بالجزائر سنة 2011، جعلت الجزائر تتصدر دول المغرب العربي بخصوص انتشار الظاهرة ، باعتبار 60 بالمائة من المتمدرسين اقترفوا تصرفات عدائية ، بالاعتداء على ما يقارب 5 آلاف أستاذ منها 200 حالة صدرت عن التلاميذ في الصف الابتدائي ، مع تسجيل 20 ألف حالة عنف بين التلاميذ¹⁹

فهذه الأوضاع للمدرسة الجزائرية تستلزم تدارك الوضع بالدراسة والتحليل، والتخطيط الجيد، فالعلاقات المضطربة بين الأساتذة والتلاميذ تبرز بالعنف و الظروف التعليمية غير ملائمة تنعكس بالسلب على محوري العملية التعليمية و أضحت المدرسة الجزائرية تتخبط في بعض العراقيل التي تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة. مما أحدث وساهم في تفشي الظواهر السلبية: تسرب مدرسي - عمالة الأطفال- تدخين و تعاطي المخدرات وغيرها من مظاهر باتت تهدد كيان المجتمع الجزائري وقيمه ووجوده.

فجل مؤسسات التنشئة الاجتماعية : الأسرة، المدرسة،الجامعة ،الإعلام ، لم تعد قادرة على ضبط الأفراد وتنشئتهم تنشئة سليمة، وقد طرح في هذا السياق " بارسونز Parsons " فكرته حول أهمية التنشئة الاجتماعية فهي من وجهة نظره " قوة تكاملية خلّاقة في الحفاظ على الضبط الاجتماعي، وتماسك المجتمع"²⁰ ، فإن غابت هذه القوة من المجتمع لم يعد متماسك والضبط الاجتماعي يفقد سيطرته على الأفراد وهذا كله يؤدي إلى الانحراف والإجرام لدى مختلف الفئات وينسب وبمظاهر معقدة.

ج- الخلفيات الثقافية للانحراف بالمجتمع الجزائري:

إنّ المجتمع الجزائري يعتمد في تنشئة أبنائه - بعد مؤسسة الأسرة -على عنصرين هامين : هما المدرسة ووسائل الإعلام ، فهذا الأخير يقوم بدور أساسي في التنشئة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الأسرة (الوالدين خصوصا) ، و ربما يتضح ذلك من خلال المقارنة بين عدد الساعات التي يقضيها الأطفال مع الوالدين وأضعاف هذه الساعات يقضيها أمام التلفزيون والكمبيوتر، وهذا ساهم في ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، وتقسيم جديد لأوقات الأطفال والشباب نتيجة التطور الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال بالمجتمع الجزائري.

فانتشار المقاهي الالكترونية ساهم في التردد الدائم للشباب عليها وحتى الأطفال وقضاء جل أوقاتهم بها بغية التسلية وتصفح مواقع منها الصالحة ومنها الإباحية خاصة مع غياب الرقابة على هذه المواقع، والنتيجة كثرة الجرائم الجنسية والالكترونية و الأرقام المخيفة لنسب الجرائم و الاعتداءات الجنسية تثبت ذلك، فمثلا " سجّلت مصالح الأمن 3865 قضية عنف ضد المرأة ، تصدرتها الاعتداءات الجسدية ب 2497 قضية ، يليها التحرش الجنسي ب 151 قضية ، و القتل العمدي بأكثر من 16 قضية ²¹ . هذا بالإضافة إلى تأثيرات سلبية أخرى كتزييف الحقائق في بعض الأحيان وتنميقها بعيدة كل البعد عن الواقع المعيش للفرد الجزائري.

فالبرامج الفضائية كالبرامج التركية تصوّر للفرد المشاهد (المتلقي) بيوتا فخمة لامعة و ألبسة في غاية الموضة و سيارات لا يمكن لفرد عادي أن يفتتها بالجزائر خاصة مع ضعف القدرة الشرائية وتدني الأجور للفرد الجزائري، و هذا يساهم في وقوعه في الانحراف بطريقة غير مباشرة نتيجة البرامج الفضائية التي تعرض عليه ليلا ونهارا دون رقابة ، والمشكل هو نقص الوعي لدى فئات المجتمع وغياب الرقابة الأسرية على الأبناء جعل الفئات الحساسة بالمجتمع هي الأكثر تضررا : الأطفال، المراهقين، المتدربين، طلبة الجامعة، الشباب البطال،... الخ. وتتحرّف عن معايير المجتمع الذي تعيش فيه.

هذا ويؤكد أغلب المرّبين والمفكرين في ميدان التربية والإعلام أنّ التلفزيون يؤثر سلبا على أداء الطفل المعرفي ولا سيما في المدرسة ، وهو بالتالي يؤثر في الأطفال بطريقة تجعل مهمة المدرسة صعبة في أداء دورها التربوي ، فالطفل يأتي إلى المدرسة ولديه حصيلة من ساعات مشاهدة التلفزيونية تصل إلى حوالي 2000 ساعة، وهي قادرة على تشكيل شخصية الطفل ولورثتها إلى حد كبير وذلك قبل الدخول إلى المدرسة.

فالعلومة على قدر ما هي خادمة لتطور الفرد والنهوض به من حياة الجهل إلى حياة التكنولوجيا والمعلوماتية و الرخاء والعيش المريح، على قدر ما كانت هادمة لبعض الشعوب والمجتمعات منها المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة تدمير البنية الاجتماعية وتحطيم قائمة القيم و النظم الأخلاقية السائدة بهذه المجتمعات وحلّت محلّها الثقافة اللا أخلاقية وفساد شبه كلي للمعايير الاجتماعية السائدة.

د- الخلفيات الاقتصادية للانحراف بالمجتمع الجزائري:

ما يلاحظ في هذا العصر هو طغيان المادّة و المتضرر الأكبر فيه هي الفئات الهشة في المجتمع التي تعجز في أغلب أحيان عن توفير احتياجاتها ممّا قد يدفعها إلى الخروج عن معايير المجتمع و اللجوء إلى

بعض السلوكات الانحرافية كالسرقة و التسول، وكننتيجة لذلك أيضا تدفع بعض الأسر أبنائها الأطفال إلى العمل في سن مبكرة مما يزيد من نسب التسرب المدرسي، ومخالطتهم لرفقاء السوء وتعاطيهم للمخدرات... الخ. "ولو رجعنا قليلا إلى الوراء فإن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة الاقتصادية منذ بداية الثمانينيات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها مؤدية إلى إضعاف درجة التكامل وقد كانت ضعيفة من قبل²²

و في هذا السياق يقول "بلقاسم سلاطينية" (أستاذ بجامعة بسكرة) في دراسته لظاهرة العنف والفقير بالمجتمع الجزائري: " كذلك ساهمت عناصر جديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف والتبعية و النمو الديمغرافي المذهل هو الاعتماد على منتج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري ، الأمر الذي انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية وخاصة منها ذات الدخل الضعيف²³ مما ساهم في بروز ظاهرة عمالة الأطفال خاصة والإحصائيات تعزز هذا إذ تشير إلى "أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأولى على مستوى المغرب العربي في عمالة الأطفال ب1,8 مليون طفل، بينهم 1,3 مليون تتراوح أعمارهم بين 6 و 13 سنة، من ضمنهم 56 بالمائة من الإناث و 28 بالمائة لا يتعدى سنهم 15 سنة²⁴

فهذه الأوضاع وغيرها و التحولات والتغييرات المتداخلة فيما بينها أفرزت مجتمعا له طابعه الخاص وخصوصية مجتمعية على جميع المستويات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية. فمن نتائج التغير الاجتماعي أن تتأثر تركيبة المجتمع ، فالمجتمع مكوّن من مؤسسات و هذه المؤسسات متّصلة بعضها ببعض و يكمل بعضها الآخر فأى تغيّر يحدث في إحداها يؤدي إلى الخلل في طبيعة العلاقة فيما بينها.

الخلاصة:

من خلال النقاط التي سبق ذكرها يتضح أنّ ظاهرة الانحراف لها الكثير من الأبعاد والخلفيات المتداخلة والمتشابكة والتي من الصعب جدا فصلها وقراءتها بمنأى عن بعضها البعض وهذا ما جعل آثار الظاهرة ومظاهرها أكثر تعقيدا ويصعب قراءتها إلا بالتقصي و البحث المستمر عن أسبابها و خلفياتها باستخدام تقنيات بحثية تتماشى وطبيعة الظاهرة ، وكذا بتكاتف جهود المختصين كل في مجاله: علماء النفس ،علماء الاجتماع ،علماء الاقتصاد... الخ. فالقراءة الصحيحة السليمة للظواهر السلبية يعني إمكانية تدارك عواقبها و التقليل منها بالمجتمع، لأنّ الهدف الأول والأخير هو الحفاظ على استقرار و اتزان

المجتمع و أفراده. وذلك إذا تمّ الأخذ بعين الاعتبار جهود الباحثة و دعمهم بغية طرح أطر نظرية لصيقة بالمجتمع الذي نشأت فيه و التخلص من الإسقاطات النظرية لأفكار نابغة من مجتمعات غربية على مجتمعات عربية -منها المجتمع الجزائري- و هذا ما يفسّر عدم جدوى الكثير من الدراسات في مجال الانحراف بالمجتمع الجزائري و بقيت مجرد دراسات أكاديمية لا تخدم المجتمع .

قائمة المراجع:

- 1- الساعاتي سامية حسن: الجريمة و المجتمع -بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر -بيروت ،سنة 1983، ط2، ص112.
- 2- المرجع نفسه ،ص.16
- 3- نكاز سيد أحمد : دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة البليدة ، سنة 2006، ص.29
- 4- المرجع نفسه، ص.131
- 5- نشأت حسن أكرم : علم الأنثروبولوجيا الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،سنة 2011، ط2، ص109، 108.
- 6- شكري فيصل : فضايا الفكر في آثار الإبراهيمي ، مجلة الثقافة، سنة 1985، ص172.
- 7- زعيمي مراد : علم الاجتماع رؤية نقدية ،سنة 2004، ص269.
- 8- سموك علي : الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري وصراع الهويات في سوسولوجيا الآخر سنة 2010، ص 115، 116.
- 9- المرجع نفسه ،ص119.
- 10- المرجع نفسه، ص127
- 11- المرجع نفسه، ص.128
- 12- المرجع نفسه، ص.130
- 13- عياشي عنصر : نحو علم اجتماع نقدي - دراسات نظرية وتطبيقية - سنة 1999، ص 159.
- 14- علي سموك : أستاذ محاضر بجامعة باجي مختار -عنابة -الجزائر .
- 15- علي سموك : إشكالية العنف في المجتمع الجزائري- من أجل مقارنة سوسولوجية -سنة 2006، ص.115
- 16- المرجع نفسه ،ص.25
- 17- جريدة الشروق اليومي : 14 /09/ 2005، ص 04.
- 18- جريدة الخبر : يوم 19 /01/ 2006، ص 13.

- ¹⁹- من إشكالية ملتقى جامعة تبسة : المجتمع الجزائري والعنف:عوامله ،مظاهره،أساليب الوقاية منه، يومي 20 و 21 نوفمبر 2013 .
- ²⁰- ألسون وولف رث والاس ،ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع-تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،سنة 2011/2012،ص 65.
- ²¹- من إشكالية ملتقى جامعة تبسة : المجتمع الجزائري والعنف:عوامله ،مظاهره،أساليب الوقاية منه، يومي 20 و 21 نوفمبر 2013 .
- ²²- عياشي عنصر : نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية ، دون طبعة ،سنة 1999،ص 161.
- ²³-سلطانية بلقاسم: العنف و الفقر في المجتمع الجزائري ،سنة2008،الطبعة الأولى،ص128.
- ²⁴-الموقع الالكتروني <http://benbadis.org> : يوم 22 نوفمبر2009، على الساعة 11 صباحا.